الأمم المتحدة

S/2010/98

Distr.: General
1 March 2010
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة

إنه لمن دواعي سروري البالغ أن أحيل إليكم، وإلى أعضاء مجلس الأمن الموقرين من خلالكم، الاتفاق الإطاري الذي وقّعته كل من حكومة جمهورية السودان وحركة العدل والمساواة، في الدوحة بقطر، في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٠ (انظر المرفق). ويشكل هذا الاتفاق إنجازاً كبيراً في سبيل تحقيق السلام والاستقرار الدائمين في دارفور.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عبد المحمود **عبد الحليم**
الممثل الدائم

050310 030310 10-25475 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٠ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية والإنكليزية]

اتفاق إطاري لحل النزاع في دارفور بين حكومة السودان وحركة العدل والمساواة السودانية

ديباجة:

إن حكومة السودان وحركة العدل والمساواة السودانية، في إطار التزامهما الجاد لإيجاد حل مستدام للنزاع في دارفور، وقناعة منهما بالحاجة الملحة للتوصل إلى اتفاق سلام شامل يضع حداً للمأساة في دارفور، وتتويجاً للجهود الكبيرة التي ظلت تبذلها القيادة القطرية، برعاية كريمة من صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر، وتعضيداً للجهود الطيبة للوساطة الدولية المشتركة.

وفقا لمبادئ وميثاق الأمم المتحدة ومعاهدات الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية وتجمع دول الساحل والصحراء (س ص) المتعلقة بحل النزاعات بالطرق السلمية.

وحرصا على ضرورة تحقيق سلام عادل ودائم في كافة الأراضي الوطنية السودانية، وبخاصة في إقليم دارفور، والحافظ على وحدة السودان.

ورغبة في العمل من أجل تنمية متوازنة للأمة السودانية، تعتمد على تنوع وخصوصية مختلف الأقاليم السودانية من أجل ضمان التقدم الاجتماعي والاقتصادي للجميع، والممارسة الكاملة للحريات الأساسية مبنية على المساواة بين المواطنين.

وأخذاً في الاعتبار الدستور الانتقالي لجمهورية السودان واتفاقية السلام الشامل الموقعة في نيفاشا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، واتفاق حسن النوايا وبناء الثقة لتسوية مشكلة دارفور والموقع في الدوحة بين حكومة الوحدة الوطنية في السودان وحركة العدل والمساواة في ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٩.

وقناعة بالرغبة الواضحة لحكومة السودان وحركة العدل والمساواة السودانية.

اتفقت حكومة السودان وحركة العدل والمساواة السودانية على الآتي:

المادة (١)

- إعلان وقف إطلاق النار والشروع في المفاوضات فوراً من أجل الاتفاق على تطبيقه.

المادة (٢)

- إصدار عفو عام بحق أعضاء حركة العدل والمساواة السودانية، المدنيين والعسكريين وإطلاق سراح سجناء الحرب والمحكومين من كلا الجانبين بعد التوقيع النهائي على هذا الاتفاق.

المادة (٣)

- مشاركة حركة العدل والمساواة في السلطة على كافة مستويات الحكم وفقاً لكيفية يتم الاتفاق عليها بين الجانبين.

المادة (٤)

- تتحول حركة العدل والمساواة السودانية إلى حزب سياسي فور التوقيع على اتفاق السلام الشامل والنهائي.

المادة (٥)

- إدماج قوات حركة العدل والمساواة السودانية في القوات المسلحة وقوات الأمن والشرطة الموحدة، وفقاً لما يتفق عليه الطرفان ويسبق هذا الإجراء تجميع وتدريب هذه القوات في مواقع وفقاً لآلية وكيفية يتفق عليها الجانبان.

المادة (٦)

- تتحمل حكومة السودان كافة النفقات اللازمة لقوات حركة العدل والمساواة السودانية أثناء فترة التجميع والتدريب.

المادة (٧)

- يعاد إلى الخدمة كل أعضاء حركة العدل والمساواة السودانية العسكريين المفصولين والمدنيين المفصولين عن الخدمة ويتم إلحاقهم برصفائهم بالكيفية التي يتفق عليها الطرفان.

المادة (٨)

- تلتزم حكومة السودان بتعويض النازحين واللاجئين، وكافة المتضررين بسبب النزاع في دارفور تعويضاً عادلاً، كما تلتزم حكومة السودان بضمان حق العودة الطوعية للنازحين واللاجئين إلى مناطقهم الأصلية، وإنشاء مؤسسات خدمية وبنية تحتية لضمان حياة كريمة لهم.

المادة (٩)

- يخضع موضوع إعادة التنظيم الإداري في دارفور لمفاوضات بين الجانبين للوصول إلى الاتفاق النهائي.

المادة (١٠)

- يخضع موضوع تقاسم الثروة للمفاوضات بين الطرفين للوصول إلى الاتفاق النهائي؛ وكذا قضايا الأرض والحواكير، وأي قضايا أخرى لتحقيق السلام يراها الطرفان ضرورية لإكمال موضوعات اتفاق السلام الشامل.

المادة (١١)

- ينبني تطبيق هذا الاتفاق بين الطرفين على حسن النوايا وعلى أساس تضامن وشراكة سياسية وفق مبادئ وقضايا وطنية توحَّد بين الطرفين.

المادة (١٢)

- يتم إعداد الاتفاق النهائي والبروتوكولات الإضافة المنفذة له والتفاوض عليها وتوقيعها في الدوحة قبل الخامس عشر من آذار/مارس ٢٠١٠.

حرر في العاصمة القطرية الدوحة بتاريخ ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٠

عن حكومة جمهورية السودان

د. أمين حسن عمر
وزير الدولية بوزارة الثقافة والشباب والرياضة

عن حركة العدل والمساواة السودانية

أحمد محمد تقد لسان
أمين شؤون المفاوضات والسلام

شهد على التوقيع

عن دولة قطر

أحمد بن عبد الله آل محمود
وزير الدولة للشؤون الخارجية
عضو مجلس الوزراء

عن وساطة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة

جبريل يبيني باسولي
الوسيط المشترك